منا ان المضاف الى المعرفة معرفة مما لا يتعرف بالاضافة وذلك
كالصفة المضافة الى معمولها كضارب زيد غدا او ضارب زيدا لان
فالمضاف وهو ضارب باق على تنكيره لم تفده الاضافة تعريفا ولا
تخصيصا لان اضافته غير محضة وانما هي لفظية لمجرد التخفيف والمتوغل
في الابهام كغير ومثل فانهما لا يتعرفان بالاضافة لان مغايرة المخاطب
ليست صفة تخصيص ذاتا دون اخرى اذ كل ما في الوجود الا ذاته موصوفة
بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تخص ذاتا لان المثلية يمكن ان تكون من
وجوه من الطول والعرض والشباب والشيب والسواد والبياض والعلم
وغير ذلك ولا يتعرف بالاضافة وقال ابن السراج اذا اضيفت غير الى
معرفة له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك الحركة غير السكون
فلذلك كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم
اذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم وكذا اذا اشتهر شخص
بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي
يماثلك في الشيء الفلاني وقد اعترض على ابن السراج بقوله تعالى غير الذي
كنا نعمل مع ان معنى غير عمل الصلاح لا نعملهم كان فسادا واجيب بان
نصبه على البدل لا على الصفة واذا اريد بغير ومثل كمال المغايرة والمماثلة
فانهما يتعرفان لانهما من ذوات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة فاذا
اريد كمالها او ثبوت اضدادها كلها لشخص فقد تعين والواقع فيه نكرة
معطوف على الصفة ايضا لما تقرر في باب الاضافة من كل منهما لا يتعرف
بالاضافة والحكم اذا علم في بابه لشيء كان تقييد الحكم الذي يذكر مطلقا
في باب اخر والله سبحانه وتعالى اعلم **باب** في ذكر
المبتدا والخبر وما يتعلق بهما من الاحكام اي معقود لذلك ولو اسقط
لفظ في لكان اظهر واخصر وانما جمع المصنف المبتدا في باب واحد لتلازمهما

غالبا

غالبا التسمية بالمبتدا والخبر هي التسمية المشهورة ويسميهما سيبويه
بالمبني والمبني عليه والمنطقيون بالموضوع والمحمول والمبتدا من ابتدا
بالشيء بدا اي بدا به اولا لانه اول الاسم حقيقة او حكما فان الفعل اذا اريد به
مجرد الحدث صح ان يسند اليه ويضاف اليه نحو تسمع بالمعيدي خير من ان
تراه وقيل انه على تقدير ان وسواء كان منقولا او غير منقول صريحا او غير صريح
كقولهم قايم وزيد قايم قام وعبد الله قايم وان تصوموا خير لكم ولا حول ولا قوة
الا بالله كنز من كنوز الجنة ولا اله الا الله كلمة الاخلاص اي هذا اللفظ المجرد
ان قيل يقتضي لفظ المجرد سبق وجود المجرد عنه كما في قولك زيد مجرد عن
الثياب يقتضي سبق وجود الثياب ولم يوجد في المبتدا عامل قط اجيب
بانه قد ينزل الامكان منزلة الوجود كما يقال للحفار ضيق فم البير وسبحان
الذي صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل واسهل من هذا ان يراد بالتجرد الخلو
اي الخالي عن العوامل اللام للاستغراق او للجنس فعلى الاول قيل التجريد نفي
الوجود من حيث المعنى فيكون المعنى المبتدا اسم لم يوجد فيه كل عامل ونفي
الكل يوجب نفي العموم كقولك كل انسان لم يقم وقد علمت ان نفي العموم يفيد
نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه الكل بل يفيد نفي الحكم عن جملة افراده
فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن شمول
الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق ايضا فان قيل هذا
انما يرد اذا كان التجريد بمعنى السلب البسيط ولا نسلم ذلك بل هو سلب
على وجه العدول فان النسبة كقولك الجماد لا حي واثبات التجريد عن جميع العوامل
بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفي لا نفي العموم فيكون المعنى هو اسم
لم يوجد فيه عامل لفظي واجيب بغير ذلك وعلى انها للجنس بطل معنى
الجمعية ويكون المعنى المبتدا اسم مجرد عن ماهية العامل فلا يرد عليه ما ذكر
اصلا وليس التجرد عن العوامل مطلقا بل عن العوامل اللفظية نسبة الى

Copyright © King Saud University